

## رسالة المدير العام

العلوم الاجتماعية  
والإنسانية بين المحلية  
والعولمة  
الأستاذ مانع عمار

تتولى الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية تسيير المخابر العلمية المتخصصة في ميادين البحث التي تدخل في نطاق اختصاصاتها العلمية، والموجودة عبر مختلف جامعات الوطن. عدد هذه المخابر 522. وقد شرعت الوكالة بالفعل، منذ جوان 2018، في تنظيم جلسات استماع لعدد من المخابر، بهدف الاطلاع على مشاكلها وظروف عملها وإنجازاتها وتطلعاتها. إلى جانب التأكد من مراعاتها للقرارات المنظمة لعملها البحثي.

مما يعني أن مخابر البحث العلمي وبداية من هذا الموسم، سوف تتواصل مع الإدارة الوصية من خلال الوكالة باعتبارها المحاور المباشر والمتخصص في ميادين انشغالها العلمية، وعلى دراية بخصوصيات البحث في تلك الميادين، والطبيعة المحلية لجانب كبير وهام من البحوث التي ستنتج من طرف تلك المخابر.

نتوقع أن تصب هذه العلاقة المباشرة مع قطاع البحث العلمي في صالح المخابر نفسها، أي في صالح الأساتذة الباحثين وطلبة الدكتوراه، وبذلك تتمكن الوكالة من تسيير فعال ومرن للمخابر على جميع المستويات: تصميم المشاريع واقتراحها وتقييمها، وتمويلها، والمرافقة العلمية والإدارية لفرق البحث، وتمويل التكوين في الدكتوراه .. إلخ. كما سوف ترشّد عملية تمويل مشاريع البحث وبرامج التكوين المعتمدة. وإذا كان تمويل برامج التكوين في الدكتوراه يخضع لترتيبات أكاديمية بالدرجة الأولى فإن

الإشكاليات المتعلقة مباشرة بما تطرحه الحياة الاجتماعية والاقتصادية من مشاكل. فتلك المشاكل تحتاج إلى خبرة الأساتذة الباحثين والمعارف التي اكتسبوها طيلة سنوات تكوينهم، من أجل المعالجة والإسهام في بلورة الحلول التي يجب أن تكون منسجمة مع الجهود التنموية. فالخبرات الوطنية هي وحدها التي تستطيع معالجة إشكاليات حياتنا اليومية في مختلف المجالات التي تدخل في نطاق العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهي فقط التي تستطيع أن تدرس ظواهر المجتمع في سياقها الاجتماعي والتاريخي والسياسي وفي إطار سلم القيم المكون لحياتنا الاجتماعية. الشيء الذي يوفر على بلادنا الكثير من الجهد والمال والوقت في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

لن يعزلنا هذا التوجه عن العالم بل على العكس من ذلك، يساهم في تقوية روابطنا ببقية المجتمعات، لأن رؤيتنا لأنفسنا سوف تكون أكثر وضوحا وواقعية وعلمية، لنا ولغيرنا، وسيصبح تواصلنا مع الآخر أكثر فاعلية وجدوى. وتصبح نظرتنا إلى مشاكلنا وظواهرنا مبنية على أسس علمية. وعندما نرى أنفسنا في صورة أوضح سوف يدرك العالم ذلك، وبدلا من أن يرانا من خلال الصور النمطية المكرسة في وسائل الإعلام العالمية حول مجتمعنا، سوف يحسن فهمنا وتقدير إسهاماتنا الحضارية وجديتنا في المشاركة في صنع سعادة الإنسانية وترقية التفاهم العالمي والسلم بين مختلف شعوب العالم.

تمويل مشاريع البحث يخضع للتوجه العام لسياسة البحث العلمي في بلادنا وخاصة التوجه إلى الربط بين جهود الأساتذة الباحثين وبرامج التنمية المستدامة، وذلك من خلال إقامة جسور حقيقية بين البحث العلمي والحياة الاقتصادية والاجتماعية. نعم، من وجهة نظر أكاديمية صرف، يجب أن نفتح باب الاجتهاد العلمي الخالص والتجريدي، ونكفل حرية الإبداع ونشجع على الجرأة في طرح الأسئلة، بغض النظر عن علاقتها بالواقع المعيش، لكن هذا الإيمان المطلق



بالمعرفة لن يحجب عنا ضرورة تسخير هذه المعرفة لخدمة الإنسان والمجتمع. إن بلادنا في حاجة ماسة إلى جهود الأساتذة الباحثين والطلبة المشتغلين على رسائل أكاديمية داخل المخابر وخارجها، ولذلك فإن التوجه الجديد لسياسة البحث العلمي في بلادنا يشجع كل المشتغلين في قطاع البحث العلمي على تسخير جهودهم وخبراتهم ومعارفهم لطرح ومعالجة

## بطاقة تعريفية عن المخابر المشاركة

مخبر إدارة الابتكار والتسويق؛

جامعة الجبالي اليابس

بسيدي بلعباس.

مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة؛

المدرسة العليا للأساتذة

بيوزريعة.

مخبر بحث فلسفة العلوم الإنسانية؛

جامعة عبد الحميد مهري-

قسنطينة02.

مخبر تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية؛

جامعة عبد الحميد مهري-

قسنطينة02.

مخبر الدراسات التراثية؛

جامعة الإخوة منتوري-

قسنطينة01.

مخبر الدراسات والبحث حول

الإعلام والتوثيق العلمي والتكنولوجي؛

جامعة عبد الحميد مهري-

قسنطينة02.

مخبر تحليل السيرورات الاجتماعية والمؤسسية؛

جامعة عبد الحميد مهري-

قسنطينة02.

## قائمة المجلات العلمية الوطنية من الصنف "ج"

تضمن القرار رقم 568 المؤرخ في 21 جوان سنة 2018 قائمة المجلات العلمية الوطنية من الصنف "ج"، وهي القائمة التي تضم المجلات العلمية بالنسبة لميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تم قبولها من طرف اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجلات العلمية، والتي تم إنشاؤها بموجب القرار رقم 393 المؤرخ في 17 جوان سنة 2014، وتضم اللجنة برئاسة المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي عدد من الأساتذة الباحثين المختصين المشهود لهم بالكفاءة والخبرة داخل وخارج الوطن.

يضم الملحق بالقرار سبعة وثلاثين (37) مجلة تتوفر فيها شروط ومعايير التأهيل المحددة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والمعمول بها دوليا.

## مستجدات

### الوكالة الموضوعاتية للبحث

### في العلوم الاجتماعية والإنسانية

نظمت الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية في إطار القيام بمهامها، يوم الأربعاء 27 جوان من السنة الجارية 2018 جلسات استماع مع مديري عدد من المخابر ورؤساء الفرق، وذلك بحضور باحثين خبراء والسيد المدير العام للوكالة والأمين العام وإطارات الوكالة المكلفين بقسم تقييم مشاريع البحث. هذه الجلسات حضرتها سبعة (07) مخابر في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومن عدد من المؤسسات الجامعية الوطنية، هي: جامعة الجبالي اليابس بسيدي بلعباس والمدرسة العليا للأساتذة بيوزريعة وجامعة قسنطينة 01 و02.

في بداية هذه الجلسات أعطيت الكلمة لرؤساء المخابر لتقديم بطاقة تعريفية خاصة بكل مخبر في شكل حوصلة عامة، تتضمن تاريخ إنشاء المخبر واعتماده، وعدد فرق البحث داخل المخبر، وعدد طلبة الدكتوراه المنتمين للمخبر، وكذا حصيلة النشاطات البحثية المنجزة من خلال عرض المحاور الكبرى للبحث الخاصة بكل مخبر.

ثم بعد ذلك تم التطرق لأحد أهم المواضيع في مجال البحث العلمي، وهو دراسة الملفات الخاصة بتمويل التكوين في الدكتوراه لسنة 2017، باعتبار أن طلبة الدكتوراه المنتمين للمخابر في إطار إنجاز بحثهم لديهم الحق في الاستفادة من جميع التسهيلات التي يتمتع بها الباحثون الآخرون في المخبر، كالتجهيزات والأدوات والموارد والدعم المالي، وكذا مساعدة طلبة الدكتوراه لتسهيل تنقلهم إلى مخابر بحث بالخارج لإجراء تريض إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

في نهاية هذه الجلسات تم التعرض لدراسة الاقتراحات المقدمة من طرف مديري المخابر ورؤساء الفرق بخصوص مشاريع البحث العلمي ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي.

ومن المنتظر أن تتواصل هذه الجلسات خلال الموسم الجامعي 2018-2019، لتشمل نخاب مختلف المؤسسات الجامعية عبر الوطن وذلك بالتركيز على ملفات المخابر التي توجد في وضعيات خاصة وتحتاج إلى معالجة خاصة أيضا.

سوف تسمح هذه الجلسات للوكالة بأن تفعل قنوات التواصل المباشر مع المخابر لبلورة تصور أكثر وضوحا وعقلانية حول السير الفعلي للبحث في المخابر بهدف جمع المزيد من المعلومات حولها من أجل تسيير أفضل لنشاطها البحثي.

## العلوم الاجتماعية والإنسانية في قطاع التعليم العالي

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية الوقت الحالي توجها جديدا من خلال القيام بإصلاحات واسعة ومتعددة بخصوص سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والتي كانت من ضمنها زيادة المنشآت القاعدية لمؤسسات التعليم العالي، وهو ما تم بالفعل حيث أصبحت الشبكة الجامعية الجزائرية تضم حاليا، وفق تقسيم جهوي يتماشى مع النسيج الاقتصادي والاجتماعي وأعداد الطلبة، مئة وستة (106) مؤسسة للتعليم العالي، هذا العدد الإجمالي موزع على (48) ثمانية وأربعين ولاية عبر التراب الوطني، والذي يضم خمسين (50) جامعة، وثلاثة عشر (13) مركزا جامعيًا، وأيضًا عشرين (20) مدرسة وطنية عليا، وعشرة (10) مدارس عليا، بالإضافة إلى إحدى عشر (11) مدرسة عليا للأساتذة، وكذا ملحقتين جامعتين.

يوجد حوالي أربعة وخمسون (54) تخصصا في مختلف مجالات العلوم، بحيث يوجد منها حوالي ستة عشر (16) تخصصا في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية يتم التكوين فيها في مختلف الأطوار الثلاثة (ليسانس-ماستر-دكتوراه).

يشتمل ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية على التخصصات التالية:

- العلوم الاقتصادية.
- العلوم القانونية.
- الآداب.
- الآداب واللغات الأجنبية.
- الترجمة.
- علم الاجتماع.
- العلوم السياسية.
- العلوم الإسلامية.
- علم الآثار.
- التربية البدنية والرياضية.
- التاريخ.
- اللغة والثقافة الأمازيغية.
- الفنون.
- الفلسفة.
- علم النفس.
- علوم الإعلام والاتصال.

نظرا للعدد الكبير للتخصصات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، والتي عرفت تشعب العديد من الفروع، فقد رصدت لها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على مستوى جميع المؤسسات الجامعية حسب آخر الإحصائيات التي قامت بها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى غاية سنة 2017، حوالي 11933 أستاذا باحثا في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، بمختلف رتبهم من أساتذة مساعدين وأساتذة محاضرين وممن لهم درجة الأستاذية، يتولون القيام بمهام التدريس النوعي والمحين، المرتبط بتطورات العلم والمعارف والتكنولوجيا والطرق البيداغوجية والتعليمية والمطابقة للمقاييس الأدبية والمهنية، بالإضافة إلى مساهمتهم في إعداد المعرفة وضمان نقل المعارف، من خلال القيام بأبحاث علمية دورية من أجل إفادة المجتمع، وهو الدور المنشود من البحث العلمي، باعتباره الأداة الأساسية في التطوير والرقي في مختلف الميادين التربوية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

يضاف إلى العدد السابق للأساتذة الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية، الباحثون الدائمون الذين يمارسون نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، حيث بلغ عددهم الإجمالي في مختلف ميادين العلوم حسب آخر الإحصائيات التي قامت بها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ب: 53587 باحثا دائما، يوجد منهم حوالي 16761 باحثا دائما في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية ينشطون في مختلف مراكز ووحدات البحث العلمي. يقومون بإعداد بحوث بشكل دوري، سنويا أو خلال عدة سنوات، كما يشاركون في عمليات التكوين المتخصص ويقدمون الخبرات في مجالات تخصصهم للمؤسسات العمومية والخاصة التي تحتاج إلى عمليات التقييم والخبرة والاستشارة المتخصصة.



كل تخصص من هذه التخصصات في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية، يضم العديد من الفروع، والتي كانت كنتيجة حتمية للتخلي عن النظام الكلاسيكي في جميع مؤسسات التعليم العالي، وتبني الجزائر منذ عدة سنوات تطبيق نظام (ل.م.د).

أصبح العدد الإجمالي لمؤسسات التعليم العالي يضم العديد من الميادين وفروع التكوين، والتي عرفت تزايدا وبشكل كبير خصوصا مع اعتماد الجزائر تطبيق النظام الجديد (ل.م.د).

تضم قائمة المخابر المؤهلة بناءً على الملف المرفق بالمذكرة رقم 365 الصادرة بتاريخ: 11 من شهر جوان سنة 2018 عن المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حوالي 1440 مخبرا في جميع ميادين العلوم، تم إسناد مهمة تسييرها إلى الوكالات الموضوعاتية للبحث العلمي، بحيث تتولى هذه الأخيرة والمقدرة بخمسة (05) وكالات موضوعاتية، عملية تسيير المخابر كل حسب مجال اهتمامها في منظومة البحث العلمي، فتتولى الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة الإشراف على تسيير المخابر الجامعية في ميدان الصحة، والوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة والحياة تتولى مهمة تسيير المخابر الجامعية في ميدان علوم الطبيعة والحياة، وتتولى الوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجيا وعلوم الزراعة مهمة الإشراف على تسيير المخابر الجامعية في ميدان البيوتكنولوجيا وعلوم الزراعة، أما الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا فتشرف على تسيير المخابر الجامعية في ميدان العلوم والتكنولوجيا،

وأخيرا الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية أسندت لها مهمة الإشراف على عملية تسيير المخابر الجامعية في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية.

إن إسناد هذه المهمة للوكالات الموضوعاتية من طرف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تهدف إلى ضمان إدارة محكمة لمخابر البحث فيما يخص التسيير، وهو ما سيلعب دورا إيجابيا في ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتأمين نتائجه.

النشرة الإخبارية للوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة البليدة 2 العفرون

هاتف/ فاكس:

025 25 00 13

025 25 00 14

www.atrssh.dz



المادة: 14 مكرر 01 من القانون رقم 08-05 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2008 المعدل والمتمم للقانون رقم 98-11 المتعلق بالقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، باعتبارها مؤسسات رائدة موجودة بين الإدارة المركزية وكيانات تنفيذ أنشطة البحث، تكلف بتنسيق تنفيذ برامج البحث التابعة لميدان اختصاصها وتأمينها.

إن الحركة الكبيرة التي تشهدها نظم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عبر مختلف الدول، تفرض أن تتماشى منظومة البحث العلمي الجزائرية وفق الاستراتيجيات العالمية الرائدة في هذا المجال، وهو ما جاء



به القانون رقم 15-21 المتعلق بالقانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والذي ركز على مبدأ التوجيه والمتابعة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

فقد كانت أولى بوادر الإصلاحات الناجمة عن تطبيق القانون رقم 15-21 السابق الإشارة إليه، ومن أجل الحد من سياسة الإنفاق العشوائي، خاصة بالنسبة للمخابر التي لم تقدم بيانا عن وضعية باحثيها حسب الشروط المحددة ضمن النموذج المعد من طرف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تم إعداد قائمة تضم المخابر المؤهلة التي قدمت بيانا إيجابيا عن وضعية باحثيها وفقا للشروط المحددة، والتي ستحصل على التمويل من الصندوق الوطني لتمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FNRSDT).

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي هما جزءان من نفس عملية إنتاج المعرفة، والعلوم تغطي كل مجالات المعرفة واستعمالها واستغلالها من أجل تطبيقات جديدة، وذلك للاستجابة للتطلعات الاجتماعية والثقافية والاحتياجات الاقتصادية وضرورات التنمية المستدامة.

لذلك فإن البحث العلمي يعد بمثابة المحرك الأساسي للتنمية والتطوير، والذي تعاطم الاهتمام به لدى دول العالم، وتعد الجزائر من بين هذه الدول التي سعت لتطوير البحث العلمي وتعزيز محيطه، وهو ما تجسد من الناحية القانونية بموجب القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 غشت سنة 1998، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، بالنص على إنشاء مخابر داخل المؤسسات الجامعية لتحقيق أشغال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتطبيقا لذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1999 محددًا لقواعد إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها.

فقد عرفت سنة 2000 إنشاء العديد من المخابر داخل المؤسسات الجامعية، والتي بلغ عددها حوالي 270 مخبرا في جميع فروع العلوم، يوجد منها 38 مخبرا في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وقد عرف هذا العدد ارتفاعا كبيرا، حيث وصل عدد مخابر البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى غاية سنة 2017 حوالي 525 مخبرا .

إن الدور الذي تلعبه مخابر البحث العلمي في تأطير الطاقات البحثية وإنتاج المعرفة، يتطلب سياسة وطنية حول دور البحث العلمي في الجامعة الجزائرية وكذا حاجة المجتمع إليه، من أجل ذلك عمدت الجزائر في سبيل تنسيق نشاطات البحث ومتابعتها إلى إنشاء وكالات موضوعاتية للبحث، وهو ما تم النص عليه بموجب